٣ أطفال على الاقل وان ٥٨٪ من النساء ما بين سن ٤٥ – ٤٩ سنة لديهن ٨ أطفال على الاقل. وفي مخيم عين دنون (سوريا) تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن طفل واحد على الاقل ما بين سن ١٥ – ١٩ نحو ٧٨٪، وفي حين تزيد نسبة النساء ما بين سن ٤٠ – ٤٩ واللواتي لديهن أكثر من عشرة أطفال عن ٤٠٪. إن نسبة التوالد العالية هذه تجعل الشعب الفلسطيني من الشعوب الفتية جداً في العالم (راجع جدول رقم ١٣)، وما يعنيه هذا من نسبة عالية من الاعالة؛ أي أن مسؤوليات تأمين شروط الحياة لاعداد كبيرة من الأطفال تقع على عاتق عدد محدد من العاملين.

٧ – ١: إن تقسيم العمل هذا، المفروض على المرأة الفلسطينية في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة جزء من الواقع الطبقي وامتداد للتركيبات الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمعات التي يتواجد فيها شعبها، ويجد انعكاساته في الايديولوجية الرجعية والبورجوازية السائدة. إن وضع المرأة الفلسطينية امتداد لظروف الاحتلال والاقتلاع والتشرد من جهة ولتركيبة المجتمعات العربية التي تعيش ضمنها التجمعات الفلسطينية ولطبيعة الدولة الصهيونية وسياستها التوسعية الاستيطانية من جهة اخرى. ومن هنا، هذا التداخل الحاد بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية بالنسبة للمرأة الفلسطينية. ومن هنا، تداخل نضال المرأة الفلسطينية مع نضالات الطبقة العاملة الفلسطينية والعربية. فاضطهاد المرأة وكافة أشكال الشوفينية التي تتعرض لها جزء من الواقع الطبقي الذي تعيشه وانعكاس للايديولوجية السائدة. والعلاقات العائلية القائمة ضمن الاسرة الفلسطينية تشكل جزءاً من البناء الفوقي في المجتمع الفلسطيني في تداخلاته مع المجتمعات العربية وضمنها، وتعتمد بالتالي، في تطورها، على التغيرات التي تحدث في مستوى تطور قوى الانتاج وطبيعة علاقات الانتاج في المجتمع؛ أي أنها ترتبط بمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في العالم العربي: بمهمات تطوير قوى الانتاج (التصنيع) واطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية ورفع المستوى الثقافي للشعب، وتوحيد السوق والقضاء على البنى شبه الاقطاعية والعشائرية. لقد فرضت التغييرات التي طرأت على المجتمعات العربية خلال العقود الاخيرة (نمو العلاقات الرأسمالية في ظل التبعية للامبريالية...) وسياسة الالحاق الاقتصادي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، تحرراً نسبياً ومحدوداً للمرأة العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص بما يخص بيع قوة عملها. وادخلت اعداداً من النساء في عملية الانتاج الاجتماعي. إلّا أن هذا التحرر النسبي يبقى محكوماً بسقف الحواجز المفروضة على تطور قوى الانتاج بفعل النمو الرأسمالي التابع والمشوه للمجتمعات التي ترتبط بها تجمعات الشعب الفلسطيني، وبحكم السياسة الاقتصادية الالحاقية الكولونيالية والتوسعية الاستيطانية التي يتعرض لها هذا الشعب تحت الاحتلال سواء في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧.

يضع النظام الرأسمالي، بشكل عام، حواجز على المشاركة الفعلية للمرأة في الانتاج ويعمل على تثبيت تقسيم عمل بين الرجل والمرأة يقوم على فصل العمل إلى ما هو عام (إجتماعي) وخاص (عائلي) وعلى تخصيص المرأة للعمل المنزلي (غير المدفوع الأجر). إلّا أن الانظمة البورجوازية العربية، بسبب من قوانين تطورها في ظل الهيمنة الاستعمارية